

عدول المحدثين عن الحكم في الحديث المقبول بالصحة أو الحسن الى غيرهما... ألفاظه وأسبابه (دراسة تطبيقية)

الكلمات المفتاحية: المحدثين ، الحسن ،دراسة تطبيقية

٢٠١٨ م. د. أحمد علي بريسم الزبيدي

٢٠١٨ م. د. شهيد كريم فليح

جامعة ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى/كلية العلوم الاسلامية

Anassun16@gmail.com

Dr.shaheed73@gmail.com

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: هناك بعض المصطلحات الغامضة، في علم مصطلح الحديث متعذر على المتلقي أو طالب العلم المبتدأ، فهم مراد أئمة الحديث من اطلاقها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالوقوف على المراد بهذه المصطلحات، من خلال دراستها وتحليل نصوصها، ومن تلك الألفاظ (الجيد والمجود والقوي والمشبه والصالح والثابت والمحفوظ)، والامر اللافت للانتباه في هذه الالفاظ، أن جميعها تدور في حيز القبول، فهي اما متضمنة لشروط الصحيح أو الحسن أو مترددة بينهما أو مقارنة لاحدهما، لذا نجد ان المحدث يعدل في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن اليها ، دون الافصاح عن سبب ذلك العدول ، ولم يذكر احد منهم سبباً لذلك الا الامام السيوطي (رحمه الله) عرضاً، بعد ذكر بعضها قائلاً : (أَنَّ الْجَهْدَ مِنْهُمْ لَا يَعْدِلُ عَنْ صَحِيحٍ إِلَى جَيِّدٍ إِلَّا لِنُكْتَةٍ، كَأَنَّ يَرْتَقِي الْحَدِيثَ عِنْدَهُ عَنِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ وَيَتَرَدَّدُ فِي بُلُوغِهِ الصَّحِيحِ، فَالْوَصْفُ بِهِ أَنْزَلُ رُتْبَةً مِنَ الْوَصْفِ بِصَحِيحٍ وَكَذَا الْقَوِي). ولذا كان البحث لهذه الالفاظ بتعريفها وسوق الامثلة لها ، والوقوف على اسباب عدول المحدثين عن الفاظ القبول . الصحيح والحسن . اليها، فضلاً عن بيان معانيها ومراتبها لدى علماء الحديث، وهل اختلفت ظاهرة العدول بزمن دون غيره، أو ببلد دون اخر، أو مدرسة دون أخرى؟

المحتويات

العنوان

. المقدمة

. التمهيد: مفهوم عدول المحدثين

اولاً: تعريف العدول

ثانياً: عصر ظهوره، والائمة الذين تكلموا فيه

– المبحث الاول: عدول المحدثين عن الحكم بالصحيح أو الحسن الى لفظ رتبة بينهما

اولاً: الجيد

ثانياً: المجود

ثالثاً: القوي

رابعاً: المشبه

. المبحث الثاني: عدول المحدثين عن الصحيح والحسن الى لفظ يشملهما

اولاً: الصالح

ثانياً: الثابت

ثالثاً: المحفوظ

الخاتمة

المصادر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الصادق الامين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين، ومن سار على هديه واقتفى أثره الى يوم الدين.

ان الناظر في امهات كتب الحديث وعلومه، يجد ان هناك بعض المصطلحات الغامضة، متعذر على المتلقي أو طالب العلم المبتدأ، فهم المراد أئمة الحديث من اطلاقها، ومن المعلوم أن علم مصطلح الحديث من علوم الآلة التي يستعين بها الدارس للوصول ما وراء النص، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالوقوف على مراد بهذه

المصطلحات، من خلال دراستها وتحليل نصوصها، ومن تلك الألفاظ (الجيد والمجود والقوي والمشبه والصالح والثابت والمحفوظ)، والامر اللافت للانتباه في هذه الالفاظ، أن جميعها تدور في حيز القبول، فهي اما متضمنة لشروط الصحيح أو الحسن أو مترددة بينهما أو مقارنة لاحدهما، لذا نجد ان المحدث يعدل في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن اليها ، دون الافصاح عن سبب ذلك العدول ، ولم يذكر احد منهم سبباً لذلك الا الامام السيوطي (رحمه الله) عرضاً، بعد ذكره بعضها قائلاً : (أَنَّ الْجَهْدَ مِنْهُمْ لَا يَعْدِلُ عَنْ صَحِيحٍ إِلَى جَيِّدٍ إِلَّا لِنُكْتَةٍ، كَأَنَّ يَرْتَقِي الْحَدِيثَ عِنْدَهُ عَنِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ وَيَتَرَدَّدُ فِي بُلُوغِهِ الصَّحِيحِ، فَالْوُضْفُ بِهِ أَنْزَلَ رُتْبَةً مِنَ الْوُضْفِ بِصَحِيحٍ وَكَذَا الْقَوِي).^(١)

ولذا أحببنا دراسة هذه الالفاظ بتعريفها وسوق الامثلة لها ، والوقوف على اسباب عدول المحدثين عن الفاظ القبول . الصحيح والحسن . اليها، فضلاً عن بيان معانيها ومراتبها لدى علماء الحديث، وهل اختصت ظاهرة العدول بزمن دون غيره، أو ببلد دون اخر، أو مدرسة دون أخرى؟

وللإجابة عن جميع هذه التساؤلات، سنتناول هذا الموضوع دراسةً، بمقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة فقد تضمنت ما بين يديك ، من سبب دراسة هذا الموضوع والفاظه وتقسيماته ومنهجية البحث، وتناولنا في التمهيد تعريف العدول لغة واصطلاحاً، وعصر ظاهرة العدول ، وبعض العلماء الذين صدرت عنهم هذه الالفاظ، وخصصنا المبحث الاول لدراسة الالفاظ التي عدل المحدثون عنها بالحكم بالصحة والحسن الى الفاظ رتبة بينهما أو مقارب للحسن وهي(الجيد و المجود و القوي، والمشبه)، فقد عرفنا كل لفظ لغة واصطلاحاً، وبينت المعنى المراد من اطلاقها ، ثم بينا سبب العدول بالدليل أو بالتحليل والتتبع ، وفعلنا ذلك ذاته في الفاظ المبحث الثاني الذي خصصناه لألفاظ تشمل الصحيح والحسن وهي (الصالح و الثابت و المحفوظ)، ثم ختمنا البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها فيه.

وختاماً نقول: ان هذا جهد مقل، وبضاعة مزجاة ،وفوق كل ذي علم عليم ،وحسبنا اننا اجتهدنا ولك مجتهد نصيب، فان أصبنا فذلك بتوفيق الله تعالى وحده،

وان كانت الاخر فمنا والشيطان والله ورسوله منه براء، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا (محمد) وعلى آله وصحبه اجمعين.

الباحثان

التمهيد

قبل الخوض بموضوع هذا البحث لابد من بيان بعض المفردات التي من شأنها ان تعطي تصوراً واضحاً عنه، وتمكن القارئ من معرفة اطره وميدانه ،وذلك ببيان المفردات الآتية:

أولاً: تعريف العدول

العدول لغةً: صيغة مبالغة من الفعل الثلاثي (عَدَلَ يَعْدِلُ عدولاً) على وزن فعول وهو الترك، تقول: عدل فلان عن كلامه اذا تركه ،وعدل الفحل عن الابل اذا ترك الضراب.^(٢)

واصطلاحاً: ترك المحدث شيئاً لشيءٍ آخر لسبب معين أو فائدة.^(٣)

ومن ذلك ترك بعض المحدثين، لفظ الصحيح والحسن في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن الى لفظ رتبة بينهما كـ(الجيد والمجود والقوي)، او يشملهما كـ(الصالح والثابت والمحفوظ والمعروف) أو لفظ مقارب للحسن كـ(المشبه)، ولا يكون ذلك الا لسبب او فائدة قال السيوطي(رحمه الله) في معرض كلامه عن الصحيح والجيد: (إِلَّا أَنَّ الْجَهْدَ مِنْهُمْ لَا يَعْدِلُ عَنْ صَحِيحٍ إِلَى جَيِّدٍ إِلَّا لِنُكْتَةٍ، كَأَنَّ يَرْتَقِي الْحَدِيثُ عِنْدَهُ عَنِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَيَتَرَدَّدُ فِي بُلُوغِهِ الصَّحِيحِ، فَالْوَصْفُ بِهِ أَنْزَلُ رُتْبَةً مِنَ الْوَصْفِ بِصَحِيحٍ، وَكَذَا الْقَوِيُّ)،^(٤) وهذه الألفاظ التي عدل المحدثون إليها ما سنتناولها في بحثنا ان شاء الله تعالى.

قال أحد الباحثين:

فِي حُكْمِهِ وَنَقْدِهِ الرَّجَالِ
لِنُكْتَةٍ دَقِيقَةٍ وَدَا حَسَنٍ^(٥)

وَيَعْدِلُ الْمُحَدِّثُ الْمِثَالِي
عَنِ الصَّحِيحِ تَارَةً أَوْ الْحَسَنِ

ثانياً: عصر ظهوره

لم يكن ظهور عدول المحدثين عن الصحيح والحسن الى غيرهما من الالفاظ التي عدلوا اليها وليد عصر او مرحلة معينة ، وانما مرَّ بعصور ومراحل عديدة، حيث تعاقب العلماء في ذلك، والناظر في تاريخ ظهور هذه الظاهرة ،يجد انها بدأت بعصر أتباع التابعين، وهي اقوال لعلماء ذلك العصر المبارك، سواء أكانت احكام على بعض الاحاديث، أو اقوال في الجرح والتعديل، ثم توالى استعمال هذه الالفاظ في العصور التالية كـ(عصر اتباع اتباع التابعين) وما بعده والضابط لكل عصر من هذه العصور بالأعوام هو ما ذكر الحافظ ابن حجر في تقريبه بعد ان بيّن طبقات الرواة جميعاً من عهد الصحابة (رضي الله عنهم) اثنتا عشرة طبقة ، ثم بيّن ان من مات قبل المئة فهو صحابي أو من كبار التابعين ، ومن مات قبل المئتين فهو تابعي أو من اتباع التابعين ، ومن مات بعد المئتين فهو من اتباع تبع التابعين الى اخر الطبقات، وسأذكر هاهنا بعض علماء هذه العصور المختلفة والالفاظ التي عدلوا اليها فيما تأتي:

- يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، قال ابن ابي خيثمة: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَتَرَكَ لِحَدِيثٍ جَيِّدٍ قَدْ سَمِعَهُ يَدْخُلُ قَلْبَهُ مِنْهُ شَيْئًا مِنْ شُعْبَةٍ).^(٦)

- محمد بن ادريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، قال في معرض كلامه عن حال الرجلين في الوضوء: (فلا يجزئ متوضئاً إلا أن يغسل ظهور قدميه وبطونهما وأعقابهما ، وكعبيه معا ، قال: وقد روي أن رسول الله مسح على ظهور قدميه ، وروي أن رسول الله رش على ظهورهما ، وأحد الحديثين من وجه صالح الإسناد).^(٧) قال أبو حاتم: (وكان أحمد بارع الفهم بمعرفة الحديث، بصحيحه وسقيمه. وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال: نعم جعله أصلاً، وبنى عليه).^(٨)

- يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، أورد ابن عبد الهادي قوله عقب حديث القلتين لما سئل عنه قال: (هذا اسناد جيد، فقيل له: فان ابن ابي عمير لم يرفعه، قال يحيى: وان لم يحفظ ابن عمير فالحديث جيد الاسناد).^(٩)

- **علي بن عبد الله المدني** (ت ٢٣٤هـ)، قال في حديث جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يأوي الضالة إلا ضال) حديث جيد. (١٠)
- **أحمد بن عبد الله العجلي** (ت ٢٦١هـ)، قال في داود بن أبي هند: (بصري ثقة جيد الإسناد رفيع، وكان خياطاً وكان رجلاً صالحاً ثقة، حسن الإسناد، سمع يزيد بن هارون منه مائة حديث إلا حديثاً، وقد سمعتها منه). (١١)
- **عيسى بن يونس الفأخوري** (ت ٢٦٤هـ)، قال في ثور بن يزيد: (هو رجل جيد الحديث). (١٢)
- **ابو زرعة الدمشقي** (٢٨١هـ)، قال في الوليد بن عبد الرحمن الجرشي الحمصي: (قديم، جيد الحديث). (١٣)
- **أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي** (ت ٣٢٢هـ)، قال: (روي عن ابن عباس، وأبي بن كعب ان النبي ﷺ كان يوتر بسبح اسم ربك والمعوذتين وبقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد، واسنادهما أصلح من هذين، على ان في حديث أبي بن كعب اختلاف، وحديث ابن عباس صالح الاسناد). (١٤)
- **علي بن الحسن الدار قطني** (ت ٣٨٥هـ) **قَالَ فِي حَدِيثٍ: (أَحَلَّتْ لَكُمْ مَيْتَانِ): (لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ أَلْبَتَهُ).** (١٥)
- **ابن منده محمد بن اسحاق العبدي** (ت ٣٩٥هـ)، بعد ان ذكر حديث (يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك)، قال: (هذا حديث ثابت باتفاق، وكذلك حديث النواس بن سمعان حديث ثابت، رواه الائمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم). (١٦)
- **شمس الدين الذهبي** (ت ٧٤٨هـ)، بعد ان اورد حديث (ليدخلن الجنة بشفاعة الرجل، مثل الحيين أو مثل أحد الحيين ربعة ومضر)، قال: (هذا حديث قوي الاسناد، وشيوخ حريز ثقات، والحديث من عوالي الطبراني). (١٧)
- **برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي** (ت ٨٠٢هـ): قال عقب حديث من آذى ذمياً: (فإنه معروف رواه أبو داود من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء الصحابة عن آباءهم عن رسول الله ﷺ قال: (ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو

كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة) ،سكت عليه أبو داود أيضاً، فهو عنده صالح وهو كذلك فإن إسناده جيد).^(١٨)

- ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، قال: (عقب حديث انس (رضي الله عنه) ،أنه ابصر على النبي ﷺ خاتم ورق يوماً واحداً فصنع الناس خواتيمهم من ورق فلبسوها ،فطرح النبي ﷺ خاتمه فطرح الناس خواتيمهم ، ورأى في يد رجل خاتماً فضرب اصبعه حتى رمى به، هذا حديث صالح الاسناد غريب).^(١٩)

المبحث الاول

عدول المحدثين عن الحكم بالصحیح أو الحسن الى لفظ رتبة بينهما أو مقارب للحسن

عدل بعض المحدثين في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن الى ألفاظ رتبة بين الصحيح والحسن وهي (الجيد، والمجود، والقوي)، أو مقارب للحسن وهو (المُشَبَّه) وسنتناول في هذا المبحث ماهية هذه الالفاظ واسباب العدول فيما يأتي:

اولاً: الجيد

الجيد لغة: اسمٌ مفردٌ نقيضُ الرديء ، والجمعُ جياذ.^(٢٠)

واصطلاحاً: مرادف للصحيح أو الحسن، أو ترددت رتبته بين الصحيح والحسن وتعذر وصفه بأحدهما.^(٢١)

وهذا اللفظ من الالفاظ التي تناولها المحدثون واطلقوها على الحديث المقبول بالصحة أو الحسن قال ابن حجر العسقلاني: (قد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي الثابت والجيد والقوي والصالح).^(٢٢)

وقد أُخْتَلِفَ في مراد العلماء من اطلاق لفظ الجيد، فمنهم من اراد به الصحيح كابن الصلاح ،قال ابن حجر: (ولمّا حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصح الأسانيد الزهري، عن سالم، عن أبيه قال شيخ الإسلام: عبارة أحمد أجود الأسانيد، وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح).^(٢٣)

و البلقيني فقد اورد الحديث الصحيح لعلّي^(٢٤) (رضي الله عنه)، ونقل كلام الشوكاني فيه (حديث علي عليه السلام جوّد الحافظ إسناده)^(٢٥)، ثم قال: (من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة).^(٢٦)

ومنهم من اراد به الحسن، ذكر السيوطي ان الحافظ العراقي ساوى بين جيد الحديث والحديث الحسن فجعلهما في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل.^(٢٧) ومما يؤيد أنهم يريدون بالجيد الحسن ايضاً - أن البيهقي استعمل الجيد بمعنى الحسن لغيره حيث قال في سننه: (إلا أن حديث مسح الذراعين أيضاً جيد بالشواهد التي ذكرناها).^(٢٨) وهذا واضح أنه يريد الحسن لغيره ؛ لأنه هو الذي يحتاج فيه إلى الشواهد والله أعلم.

تنبيهان مهمان :

أولاً: ان الجيد مرادف للقوي ، عند بعض العلماء كالسيوطي فقد ذكر في كلامه على الجيد أن القوي مثله سواء حيث قال : (وكذا القوي)^(٢٩)، وهذا المصطلح نادر عند المتقدمين وهو فعلاً مثل الجيد لكن بمعنى الحسن بنوعيه ،ويؤيد هذا أنهم يستعملون القوي مرادفاً للجيد ، فقد ذكر ابن كثير في تفسيره حديث لا تقل تعس الشيطان، فقال : (تفرد به أحمد وإسناده جيد قوي).^(٣٠)

ثانياً : انّ لفظ جوّد فلان يستعمله القدماء من المحدثين في تدليس التسوية، وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيقولون : فيمن دلّس في حديث تدليس التسوية : جوّد فلان فليس المعنى أنه قال عنه : جيد ، بل المراد أنه ذكر من فيه من الأجواد وأسقط غيرهم .^(٣١)

قال السخاوي : (وأما القدماء فسموه تجويداً حيث قالوا: جوّد فلان).^(٣٢)

وقال السيوطي: (والقدماء يسمونه تجويداً فيقولون: جوّد فلان أي ذكر ما فيه من الأجواد وحذف غيرهم).^(٣٣)

وفي اطلاق الجيد على الصحيح والحسن لا ضير فيه، لانهم اصطالحوا على ان الجيد عندهم انما يكون صحيحاً أو حسناً، ولكن الاشكال فيمن أراد به رتبة بين الصحيح والحسن وعدل عن تسميته بأحدهما ، وما كان ذلك الألفائدة كونه في رتبة بين الصحيح والحسن ،فهو أعلى من الحسن وأدنى من الصحيح، قال

السيوطي: (إِلَّا أَنْ الْجَهْدَ مِنْهُمْ لَا يَعْدِلُ عَنْ صَحِيحٍ إِلَى جَيِّدٍ إِلَّا لِنُكْتَةٍ، كَأَنْ يَرْتَقِيَ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ عَنِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَيَتَرَدَّدُ فِي بُلُوغِهِ الصَّحِيحِ، فَالْوَصْفُ بِهِ أَنْزَلُ رُتْبَةً مِنَ الْوَصْفِ بِالصَّحِيحِ، وَكَذَا الْقَوِيُّ).^(٣٤)

مثاله ما رواه أبو داود قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذُنُبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم).^(٣٥)

قال ابن عبد الهادي: (حديث حسن جيد الإسناد وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحة).^(٣٦)

فسبب عدول المحدثين في الحكم على هذا الحديث بالصحة او الحسن الى الجيد ، أن اسناده يتردد بين الصحيح والحسن ، لان رجاله ثقات سوى عبد الله بن نافع الصائغ الذي فيه لين يحتمل ،وتفاوت أئمة الجرح والتعديل في ألفاظ تعديله ،قال ابن تيمية:(هذا حديث حسن ورواته ثقات مشاهير لكن عبد الله بن نافع الصائغ فيه لين لا يمنع الاحتجاج به، قال يحيى بن معين :هو ثقة وحسبك بابن معين موثقاً، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالحافظ هو لين تعرف وتكرر).^(٣٧)

وللحديث شواهد يتقوى ويرتقي بها الى الصحة.^(٣٨)

ثم إن الترمذي عبّر أحياناً بقوله:(هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ) بدلاً من عبارته المشهورة التي أشرنا إليها حَسَنٌ صَحِيحٌ، وكأنه عدل عن اصطلاحه المشهور لارتقاء الحديث عنده عن الحسن لذاته وتردده في بلوغ الصحيح، فهو حسن لذاته وصحيح لغيره، وذلك يعني أن التعبير بالجودة يشمل الحسن كالصحيح، وَيُخَيَّلُ إلينا أن السيوطي يرمي إلى هذا حين يقول: (إِلَّا أَنْ الْجَهْدَ مِنْهُمْ لَا يَعْدِلُ عَنْ صَحِيحٍ إِلَى جَيِّدٍ إِلَّا لِنُكْتَةٍ، كَأَنْ يَرْتَقِيَ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ عَنِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ، وَيَتَرَدَّدُ فِي بُلُوغِهِ الصَّحِيحِ، فَالْوَصْفُ بِهِ أَنْزَلُ رُتْبَةً مِنَ الْوَصْفِ بِالصَّحِيحِ، وَكَذَا الْقَوِيُّ).^(٣٩)

ولا بد أن يسترعي انتباهنا قوله في ختام عبارته: (وَكَذَا الْقَوِيُّ) فهو يُسَوِّي بين الْجَوْدَةِ وَالْقُوَّةِ، فلا يتعذر علينا قياساً على هذا أن نرى التساوي أوضح بين

التَّجْوِيدِ وَ الْجَوْدَةِ وَبَيْنَ النَّبُوتِ وَ الْقُوَّةِ، فهي جميعاً صفات للحديث المقبول سواء أكان صحيحاً أم حسناً. (٤٠)

قال احد الباحثين

فَيَذْكَرُ الْجَيِّدَ وَالْمَجْوودَ وَالثَّالِثَ الْقَوِيَّ ذَا مُحَدِّدٍ
مُرَادِهِمْ فِيمَا ذَكَرْتُ أَنَّهَا بِرِثْبَةٍ وَاحِدَةٍ كَأَنَّهَا
أَوْ الصَّحِيحِ تَارَةً أَوْ الْحَسَنِ كُلُّ لَهُ قَوْلٌ بِهَا يُسْتَحْسَنُ

ثانياً: المَجْوودُ

المَجْوودُ لغة: اسم مفعول من (جَوَدَ يُجَوِّدُ، تجويداً)، وهو التحسين والتكميل. (٤١)

واصطلاحاً: الرواية التي رجَّحها المحدث في حديث على غيرها ، مصيباً كان أو مخطئاً. (٤٢)

فقولهم: (جَوْدَهُ فلان) اذا رَجَّحَ احد الروائتين المختلفتين أو واحدة من الروايات المختلفة في حديث معين ،سواءً كان مصيباً أو مخطئاً كأن يكون الحديث مرسلأً فيوصل ،أو موقوفاً فيرفع ، أو مروياً بالنعنة فيروى بسند مصرح بالسماع، أو أن يروى الحديث بسندين أحدهما بعلة ،والآخر من غير علة ولولا الرواية الثانية لكان الحديث معلاً، لذلك قالوا: (جوده فلان) أي أتى به مجوداً بخلاف غيره.

مثاله ما رواه الخطيب البغدادي ،قال: أخبرني الحسنُ بنُ عليِّ التَّمِيمِيّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاعِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الْمَرْزُبَانَ الْفَارِسِيّ، قَدِيمَ عَلَيْنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُبَابِ بْنِ حَمَزَةَ بْنِ غَيْلَانَ الْحَمِيرِيّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يُفْطَعُ الْخَائِنُ، وَلَا الْمُخْتَلِسُ، وَلَا الْمُنتَهَبُ). (٤٣)

فقد روى هذا الحديث عن (ابن جريج) اكثر من واحد ، منهم الثوري وعيسى بن يونس وغيرهما وبعضها منقطع للتدليس، والذي جوده الخطيب البغدادي رواية مكّي بن ابراهيم قال: (لا أعلم روى هذا الحديث عن ابن جريج مجوداً هكذا، غير مكّي بن ابراهيم إن كان أحمد بن الحباب حفظه عنه فإن الثوري، وعيسى بن يونس وغيرهما رووه عن ابن جريج، عن أبي الزبير، ولم يذكروا فيه الخبر، وكان أهل

العلم، يقولون: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، وإنما سمعه من ياسين الزيات عنه فدلسه في روايته عن أبي الزبير، والله أعلم).^(٤٤)

والسبب في عدول المحدثين في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن الى المَجَوَّد، كون المحدث ارد ان يبين أنَّ في الحديث اكثر من رواية والراجح منها ما ذهب اليه، بصرف النظر عن نوع الروايات التي حصل بينها التفاضل، فهي اما ان تكون مقبولة (صحيحة أو حسنة) وحينها يكون عدول المحدث عنها الى الموجود من باب بيان افضلها، أو ضعيفة يبيّن فيها أنَّ ما رجّحه اقل ضعفاً، لان تجويد الرواية لا يعني انها في حيز القبول ما لم تستكمل شروط قبولها.

وليس كل ما قال فيه المحدثون (جوده فلان) يعنون به المفاضلة والترجيح بين الروايات، فالقدماء من المحدثين يسمون تدليس التسوية تجويداً كما بين ذلك السيوطي بقوله: (وَهَذِهِ تَسْوِيَةٌ، وَالْقَدَمَاءُ يُسَمُّونَهُ تَجْوِيدًا، فَيَقُولُونَ جَوْدَهُ فُلَانٌ، أَيْ ذَكَرَ مَنْ فِيهِ مِنَ الْأَجْوَادِ، وَحَدَفَ غَيْرَهُمْ)^(٤٥)

ومنهم من يريدون به حفظ الراوي وضبطه واتقانه كونه أحفظ من غيره لسياق الرواية، مثل ما رواه مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت أبي عبيدة بن فروة عن خالتها، كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت بن أبي قتادة الأنصاري أنها أخبرتها: أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة: فرأني أنظر إليه فقال: أتعجبين يا ابنة أخي قالت فقلت: نعم فقال إن رسول الله ﷺ قال: (إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات).^(٤٦)

قال الترمذي: (وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَيْ مِنْ مَالِكٍ)،^(٤٧) لأنه ضبط أسماء الرواة، وسمى من كناه غيره ونسبهم، وقال ابن عبد البر: (حديث مالك وهو اصح الناس له نقلاً عن اسحاق).^(٤٨)

وقال احد الباحثين

بَيْنَ الرُّوَايَاتِ لِكُلِّ فَاضِل

مُجَوَّدٌ يُطَلَّقُ فِي التَّفَاضُلِ

ثالثاً: القوي

القوي لغة: صفة مشبهة للفعل الثلاثي (قَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً) نقيض الضعف،
والوهن.^(٤٩)

واصطلاحاً: وصف لمن اجتمعت فيه شروط القبول المتردد بين الصحيح
والحسن.

وإذا اطلق لفظ القوي فالمراد منه ما يأتي:

١- قوة الحديث سنداً وامتناً فهو (صحيح أو حسن)، اذا اضيف لفظ القوي الى كلمة
حديث أو خبر كـ(حديث قوي) و(خبر قوي)، قال ابن الملقن في معرض كلامه عن
الصحيح والحسن: (أن هذين النوعين يطلق عليهما خبر القوي، بمعنى: أنه إذا
قيل: هذا حديث قوي أو خبر قوي، فيريدون بذلك إما أنه صحيح أو حسن؛ لأن
القوة أمر عام أو أمر مطلق يشمل أنواعاً متعددة).^(٥٠)

٢- قوة الحديث سنداً وامتناً فهو يشمل (الصحيح و حسن)، اذا كان اللفظ مجرداً
كـ(قوي)، قال ابن الملقن: (فإذا قالوا: قوي، فهذا مطلق يشمل الصحيح ويشمل
الحسن، وهذا موجود في تعبيرات الإمام أحمد وغيره، يقولون عن بعض الأحاديث
بأنها قوية ونحو ذلك، ويقصدون بها الصحيحة، وتارة تجد في الإسناد من يطلق
على حديثه عند أهل الاصطلاح الذين قرروا الاصطلاح يطلق على حديثهم بأنه
حسن لذاته).^(٥١)

٣- الحسن لغيره وهو الحديث الضعيف الذي استكمل سنده شروط القبول بمتابع،
كقول ابن حجر بعد ان ساق سنداً عن مجاهد قال: (وقد تابع ابن أبي نجيح على
روايته عن مجاهد لَيْث بن أَبِي سليم ... وَلَيْث بن أَبِي سليم سِيءَ الْحِفْظِ لَكِنْ قَوِيَ
الْإِسْنَادُ بِمَتَابَعَةِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)،^(٥٢) ومثله قوله: (مُرْسَلٌ قَوِيَ الْإِسْنَادُ
بِعِضِّهِ مَا قَبْلَهُ).^(٥٣) وهو المراد من اصطلاح القوي عند الذهبي، وابن الوزير،
وابن حجر، والالباني، وشعيب الارناؤوط ومن جاء بعدهم والله أعلم.

والغالب ان القوي يطلق على الاسناد دون المتن، ويراد به ما يأتي:

١- أن سند الحديث قوي بغض النظر عن متنه، قال الذهبي بعد ان أورد حديثاً
:(هذا حديث قَوِيٌّ الْإِسْنَادِ مُتَّصِلٌ)،^(٥٤) وقوله: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَوِيٌّ الْإِسْنَادِ)،

٢- أن سند الحديث صحيح في احد رواته مقال ، فلا يقال حديث صحيح ولكن قوي الاسناد، قال ابن حجر بعد ان اورد سند أبي بكرٍ المُسْتَمَلِي عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ وَدَاوُدَ بْنِ الْمَحْبَرِ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ: (وَدَاوُدُ ضَعِيفٌ لَكِنَّ الْهَيْثَمَ ثِقَّةٌ وَعَبْدُ اللَّهِ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ فَالْحَدِيثُ قَوِيٌّ الْإِسْنَادِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ عَنْ عَمْرِو النَّاقِدِ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَسْعُودٍ كِلَاهُمَا عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ وَحَدَّاهُ بِهِ فَلَوْلَا مَا فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى مِنَ الْمَقَالِ لَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحًا لَكِنَّ قَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ وَقَالَ: أَبُو دَاوُدَ لَا أُخْرِجُ حَدِيثَهُ وَقَالَ السَّاجِيُّ: فِيهِ ضَعْفٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ رَوَى مَنَاكِيرَ وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَى أَكْثَرِ حَدِيثِهِ وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ: رُبَّمَا أَخْطَأَ وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا).^(٥٥)

٣- حديث سنده لم يستكمل شروط القبول لعله، فسنده قوي فيما سوى تلك العلة، كقول الذهبي بعد ان ساق حديثاً رواه حميدٌ الطويلُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ عِبَّاسٍ قَالَ: (فِيهِ إِسْرَالٌ؛ لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِالْجَمَلَةِ فَهُوَ قَوِيٌّ الْإِسْنَادِ)،^(٥٦) ومثله قول ابن حجر: (هذا مرسل قوي الإسناد)،^(٥٧)

وهذا كله يبين ان سبب عدول بعض المحدثين في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن الى القوي لأنه يعود الى أن لفظه رتبة بين الصحيح والحسن، وَمَنْ وَصَفَ حَدِيثًا بِالْقُوَّةِ ، أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ ، أَنَّ سَنَدَهُ وَمَتْنَهُ مُتَضَمَّنٌ لِأَوْصَافِ ادْنَى مِنْ أَوْصَافِ مَا يُوسَمُ بِالصَّحِيحِ ، وَاعْلَى مِنْ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ ، الَّذِي هُوَ الْغَالِبُ فِي إِطْلَاقِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

رابعاً: المشبه

المُشَبَّهَ لُغَةً: اسم مفعول من أشبهه، والشَّبَهُ وَ الشَّبَهُ والشَّبِيه، بمعنى واحد وهو المثل، والجمع اشباهه، تقول: شابه فلان فلاناً ،اي ماثله، وفي المثل: من أشبهه أباه فما ظلم.^(٥٨)

واصطلاحاً: هو ما اطلق على الحسن وما يقاربه ،فهو بالنسبة اليه كاقتراب الجيد من الصحيح.^(٥٩)

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (أَخْرَجَ عَمْرُو بْنُ حُصَيْنٍ الْكِلَابِيَّ أَوَّلَ شَيْءٍ أَحَادِيثَ مُشَبَّهَةً حَسَنًا، ثُمَّ أَخْرَجَ بَعْدُ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً فَأَفْسَدَ عَلَيْنَا مَا كَتَبْنَا).^(٦٠)

اما سبب عدول المحدثين في الحكم عن الحديث الحسن اليه، فذلك لان الرواية المحكوم عليها ليست بحسنة والّا لحكموا عليها بالحسن ولما عدلوا عنه ، ولكن لما كانت هذه الرواية قريبة بأوصافها وحدها من الحسن سموها بالمشبه ، لاقتربها من الحسن كاقتراب الجيد من الصحيح،

وقال صاحب شرح الالفية: (وأما المشبه فذكره بقوله (وقربوا مشبهات) أي جعلوها قريبة (من) درجة (حسن) فهي بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصّحيح، فتطلق على الحسن وما يقاربه).^(٦١)

قال الشيخ محمد عوامة : (إنه قريب من الحديث الحسن ، فمتى توبع بأدنى متابع صار حسنا لغيره . والله أعلم) .^(٦٢)

وفيه جاء

وَمَشَبَّهُةٌ مَا قَرَّبُوهُ لِلْحَسَنِ بِوَصْفِهِ نَوْعٌ وَذَا يُحَسِّنُ

المبحث الثاني

عدول المحدثين عن الصحيح والحسن الى لفظ يشملهما

يعدل المحدث احياناً في الحكم على حديث معين مقبول بالصحة والحسن الى لفظ يشملهما، وليس هذا الا لسبب دعاه لذلك، وللووقوف على هذه الأسباب سنتناول الفاظ (الصالح والثابت والمحفوظ) التي عدل عنها بعض المحدثين بالبحث فيما يأتي:

اولاً: الصالح:

الصالح لغة: اسم فاعل من (صَلَحَ يَصْلِحُ صَلاَحًا وَصَلاَحِيَّةً وَصُلُوْحًا) ، فهو صَالِحٌ وَمَصْلُوْحٌ، وهو ضد الفساد ،تقول : صَلَحَ أَمْرُهُ أَوْ خَالَهُ : إِذَا صَارَ حَسَنًا وَزَالَ عَنْهُ الْفَسَادُ.^(٦٣)

واصطلاحاً: هو الصحيح والحسن لصلاحيتهم في الاحتجاج، وما يعتبر فيه من الضعيف.^(٦٤)

وهو لفظ اما يطلق مجردا كـ(صالح)، ومشتقاته نحو (صويلح) وهو تصغير لكلمة صالح من الفاظ مراتب التعديل الرابعة عند الذهبي والعراقي، والسادسة عند ابن حجر والسيوطي والسخاوي، و(صلّحه فلان) اذا قال أو اخبر أن فلان قال عنه صالح، أو مضاف نحو (صالح الحديث)(صالح ان شاء الله)(شيخ صالح الحديث) وغيرها. (٦٥)

وقد تناول المحدثون هذا اللفظ قديماً وحديثاً، و تفاوت مرادهم من اطلاقه ، وكان من ابرزهم (ابو داود ، واحمد ، وابو حاتم، وابن الصلاح، والذهبي ،والعراقي ، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي والسيوطي وغيرهم) وسأتناول بعض المحدثين كـ(أبي داود وابي حاتم الرازي) وبشيء من الايجاز لأمرين:

أولاً: لكونهما أول من استعمله.

ثانياً: لأنهما متقدمان.

فعند ابي داود ما سكت عنه في سننه ، وذكر ذلك في رسالته لأهل المدينة مبيناً منهجه في السنن قال: (ذكرت فيه الصحيح وما يشابهه وما يقاربه وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح). (٦٦)

والحق ان ابا داود (رحمه الله) لم يلتزم بهذا المنهج في سائر سننه، والناظر بعين التحقيق يجد ذلك واضحاً، فقد سكت على احاديث صحيحة مخرجة في الصحيحين، أو صحيح لم يخرجاه وعلى أحاديث حسنة، بل وعلى احاديث ضعيفة ضعفاً محتملاً، وقد اختلف العلماء في مراد أبي داود من اطلاق لفظ صالح الى اقوال:

١. أراد به الصحيح ، وهو ما نسبه ابن حجر الى ابن عبد البر المالكي. (٦٧)
- ٢- أراد الصحيح والحسن، وهو ما ذهب اليه العراقي بقوله : (الصالح يشمل الصحيح والحسن فلا يرتقي إلى الأول إلا بيقين). (٦٨)
- ٣- حسن عنده ، وهو قول ابن الصلاح، (٦٩) وابن كثير، (٧٠) وقال السيوطي : (فإن صح ذلك أي نسبة هذا القول لأبي داود - فلا إشكال - يعني أنه لا إشكال فيما سكت عنه لأن معناه عرف وهو الحسن عنده). (٧١) وقال أحمد محمد شاكر: (فالأولى

أن يحمل - أي السكوت - على أنه حسن عنده ولا يرتقي إلى درجة الصحة وإن جاز أن يبلغها لأنه أحوط).^(٧٢)

٤- أراد أنه صالح عنده، وهو قول ابن حجر،^(٧٣) وقال الحافظ السيوطي: (فالأحوط الاقتصار على الحسن وأحوط منه التعبير عنه بصالح،^(٧٤) وقال السخاوي: (فالأحوط أن يقول المسكوت عليه: صالح كما هي عبارته خصوصاً وقد سلكه جماعة).^(٧٥)

ومن خلال الاقوال المتقدمة يتضح أن الصالح عند أبي داود يتضمن احاديث الاحتجاج والاعتبار والتمييز بينها قائم على القرينة، قال الألباني: (صالح) أعم من أن يكون للاحتجاج أو الاعتبار فما ارتقى إلى الحسن أو إلى الصحيح فهو بالمعنى الأول أي الاحتجاج، وما عداها فهو المعنى الثاني أي الاعتبار).^(٧٦)

أما معنى قول أبي حاتم الرازي في الراوي: صالح الحديث أن حديثه يصلح للاعتبار به في الشواهد والمتابعات، ولا يحتج به عند الانفراد. هذا هو الأصل في هذا المصطلح، كما صرح به ابن أبي حاتم في الجزء الأول من كتابه: الجرح والتعديل^(٧٧) - فإذا وصف أبو حاتم رجلاً بأنه: صالح الحديث. وأطلق هذا الوصف، فهو يريد بذلك صلوح حديثه للاعتبار في الشواهد والمتابعات لا للاحتجاج به عند الانفراد .

بعد ان أوردنا وبيننا لفظ (صالح) عند المحدثين، والمراد من اطلاقه عندهم، نجمل هنا اسباب عدول المحدثين عن الصحيح والحسن اليه فيما يأتي:

١- لانهم ارادوا بإطلاقه (الصالح للاحتجاج) وهما الصحيح والحسن، وقال الحافظ العراقي: (الصالح يشمل الصحيح والحسن فلا يرتقي إلى الأول إلا بيقين).^(٧٨) وقال ابو الفتح اليعمري: (والصالح يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون حسناً فالاحتياط أن يحكم عليه بالحسن).^(٧٩)

٢- لان مرتبة الصالح تتردد بين الصحيح والحسن، ولعدم القدرة على وسمه بأحدهما وصفوه بالصالح ليشمل الاثنتين، قال الزركشي: (صالح) أراد به القدر المشترك بين الصحيح والحسن هذا إن كان أبو داود يفرق بين الصحيح والحسن

وأما إن كان يرى الكل صحيحاً ولكن درجات الصحة تتفاوت وهو الظاهر من حاله فذلك أقوى في الاعتراض على ما نقل عنه الحكم بكونه حسن). (٨٠)

و لهذين السببين كان المحدثون يعدلون عن الصحيح أو الحسن، وهما المقبولان المحتج بهما الى لفظ (صالح) لكونهم ارادوا في الغالب، ان الحديث صالح للاحتجاج صحيحا كان أو حسنا، وبعضهم اطلقه الى الضعيف ويريدون بذلك صالح للاعتبار في (المتابعات والشواهد) والله أعلم. وفيه جاء

فَصَالِحٌ لِّلْحَتَّجِ دَائِمًا وَرُبِمَا مُتَابِعٌ فَيُفْهَمَا

ثانياً: الثابت

الثابت لغة: اسم فاعل من الفعل الثلاثي (ثَبَتَ يَثْبُتُ ثَبَاتًا وَثُبُوتًا) فَهُوَ ثَابِتٌ وَثَبِيتٌ، وَيُقَالُ: ثَبَّتَ فُلَانٌ فِي الْمَكَانِ يَثْبُتُ ثُبُوتًا، فَهُوَ ثَابِتٌ إِذَا أَقَامَ بِهِ. (٨١)

واصطلاحاً: هو الحديث المستجمع لشروط القبول، ويشمل على الراجح الصحيح والحسن. (٨٢)

قال السيوطي في ألفيته (٨٣):

وَاللُّقْبُولُ يُطْلُقُونَ جَيِّدًا وَالنَّابِتَ الصَّالِحَ وَالْمُجَوِّدَا
وَهَذِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَقَرَّبُوا مُشَبَّهَاتٍ مِنْ حَسَنِ
وَهَلْ يُخَصُّ بِالصَّحِيحِ النَّابِتُ أَوْ يَشْمَلُ الْحَسَنَ نِزَاعٌ ثَابِتٌ

وقد بين الزركشي خلاف العلماء من المراد من اطلاق الثابت بقوله: (ويقع في عبارتهم الثابت ويكثر ذلك في كلام ابن المنذر وهل يستلزم ذلك الحكم بالصحة يحتمل أن يتخرج فيه خلاف من خلاف الفقهاء أن القاضي لو قال: ثبت عندي بالبيئة العادلة كذا، هل يكون حكماً منه وجهان أقربهما نعم لأنه إخبار عن تحقيق الشيء جزماً، وأصحهما لا، لأن الحكم هو الإلزام والثبوت ليس بالإلزام، والأقرب أنه لا يتخرج، لأنهم أجروا هذا الخلاف فيما لو قال صح عندي كذا هل يكون حكماً). (٨٤)

وقال محمد الاثيوبي في شرحه على الفية السيوطي: (وهل يخص بالحديث الصَّحِيح الثابت أي لفظه، يعني أنهم إذا قالوا: هذا حديث ثابت هل هو مختص بالصَّحِيح ... أو يشمل الحسن أيضاً، فيه نزاع ثابت بين المحققين وجزم في التدريب بالشمول).^(٨٥)

وللعلماء مذاهب في اطلاقه ابينها فيما يأتي:

١- أرادوا به (الصحيح) ، كالحافظ ابن حجر العسقلاني ، ذكر السخاوي في معرض كلامه على حديث (السخي قريب من الله) ، قول الدارقطني: (لهذا الحديث طرق، ولا يثبت منها شيء)، قال ابن حجر: (ولا يلزم من هذه العبارة ان يكون موضوعاً، فالثابت يشمل الصحيح).^(٨٦)

والسيوطي: (والمجود والثابت يشملان أيضاً الصحيح).^(٨٧)

والحافظان قطب الدّين عبد الكّريم الحلبّي، وفتح الدّين بن سيد النّاس اذ قالوا: (إن الثّابت يختص بالحديث الصحيح دون الحسن).^(٨٨)

٢- أرادوا به (الصحيح والحسن)، كالحافظ مُحَمَّد بن الحسن بن عَلِيّ اللّخميّ المَعْرُوف بابن الصّيرفي ، حيث نقل السخاوي عنه بأنه (صنف في ذلك جزءاً ووقت عليه بخطه وقال لا يختص به بل يشمل الحسن أيضاً، لأن الحسن يحتاج به كما يحتاج بالصَّحِيح وإن كان دونه في القوّة واعترض على نفسه بأن الحفاظ قد استعملوا في مصنفاتهم الثّابت الصحيح والصَّحِيح الثّابت فقالوا هذا حديث صحيح ثابت وهذا حديث ثابت صحيح ولم يجعلوا الصَّحِيح تأكيداً للحسن ولا الحسن تأكيداً للثبوت فلم يقولوا هذا حديث حسن ثابت أو ثابت حسن وأجاب أنه لا يلزم من عدم استعمالهم ألا يجوز ولا شك أن الثبوت يشمل الصّحة والحسن لأن اللفظ يحتملها وقد قال الدّارقطنيّ في سننه في حديث شهادة الأعرابي بهلال رمضان إسناده حسن ثابت، وقال ابن الصّلاح في حديث ابن عمر في رؤية الهلال: أخرجه أبو داود وهو ثابت وقال في حديث القلتين وفي حديث الوضوء من مس الذكر، حسن ثابت).^(٨٩)

وللثابت مراتب ، وأعلى مراتبه هو أعلى أنواع الصحيح فما دون نبيها فيما

يأتي:

- ١ - ما رواه الشيخان البخاري و مسلم ، و هو المسمى بالمتفق عليه.
 - ٢ - يليه ما انفرد به البخاري
 - ٣ - ثم من انفرد به مسلم
 - ٤ - ثم ما كان على شرطهما
 - ٥ - ثم ما كان على شرط البخاري
 - ٦ - ثم ما كان شرط مسلم
 - ٧ - ثم ما صححه ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم مجتمعين
 - ٨ - ثم ما قيل فيه : إسناده صحيح
 - ٩ - ثم : إسناده على شرط الصحيح
 - ١٠ - ثم : رجاله رجال الصحيح ، أو محتج بهم في الصحيح
 - ١١ - ثم : رواته ثقات
 - ١٢ - ثم : رواته ثقات و في بعضهم كلام لا يضر
 - ١٣ - ثم : رواته ثقات و في بعضهم ضعف لا يضر ، أو ضعف خفيف
 - ١٤ - ثم : ما انفرد به بتصحيحه ابن خزيمة أو الترمذي أو ابن حبان أو الحاكم من غير تعقب عليه
 - ١٥ - ثم : إسناده جيد قوي ، أو حسن جيد
 - ١٦ - ثم : إسناده جيد ، أو قوي
 - ١٧ - ثم : إسناده حسن ، أو لا بأس به أو رجاله موثقون أو موثقون
 - ١٨ - ثم : حسن إن شاء الله ، أو إسناده صالح أو مقارب أو حسن في المتابعات أو لا بأس به في الشواهد.
- فكل نوع من هذه الأنواع يسمى ثابتا ، و يعمل به في العقائد و الأحكام و ليس بعد هذا إلا الضعيف.(٩٠)
- وإما السبب في عدول المحدثين في الحكم على الحديث الصحيح أو الحسن، الى قولهم: ثابت، ذلك لما يأتي:

١- لان الثابت يشمل الصحيح والحسن، وهو المقبول الذي يجب العمل به عند الجمهور^(٩١)، فبدلاً ان يقول: صحيحاً يقول: ثابتاً، وكذلك الحال في الحسن، قال الزركشي: (وَلَا شَكَّ أَنَّ التُّبُوتَ يَشْمَلُ الصِّحَّةَ وَالْحَسْنَ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهُمَا).^(٩٢)

٢- لاتحاد حكم الصحيح والحسن في العمل بهما، قال الزركشي: (وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا فِي تَسْمِيَةِ التُّبُوتِ لِلْحَسَنِ يَنْبَغِي عَلَى اتِّحَادِ حُكْمِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى حُكْمِ الْحَسَنِ جَازَ أَنْ يُسَمِّيَهُ صَاحِبًا مَجَازًا اعْتِبَارًا بِحُكْمِهِ، كَمَا فَعَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَّةِ وَمَنْ لَمْ يَسْمِهِ صَاحِبًا وَهَمَّ الْأَكْثَرُونَ نَظَرُوا إِلَى حَقِيقَةِ إِسْنَادِ الْحَسَنِ، فَعَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ فِي جَوَازِ تَسْمِيَةِ الْحَسَنِ بِالثَّابِتِ اعْتِبَارًا بِحُكْمِهِ).^(٩٣)

وفيه جاء

فَيَشْمَلُ الْاِثْنَيْنِ فِي الْعِدُولِ

وَتَابِتٌ يُطْلَقُ لِلْقَبُولِ

ثالثاً: المحفوظ

المحفوظ لغة: اسم مفعول من الفعل الثلاثي (حَفِظَ يَحْفِظُ حِفْظًا، فهو حَافِظٌ وَمَحْفُوظٌ)، وهو ما تعاهده الشخص استحضاره ولم يغفل عنه، واستظهره على الدوام.^(٩٤)

واصطلاحاً: مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ مُخَالَفاً لِمَنْ هُوَ أَدْنَى مِنْهُ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، وَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.^(٩٥)

والمراد بـ(الحفظ والاتقان) كمزيد ضبط أو كثرة عدد أو مرجح سواهما.

(والمحفوظ يقابل الشاذ) فَمَا رَوَاهُ الْأَرْجَحُ مَحْفُوظًا وَمَا رَوَاهُ الْمَرْجُوحُ شَاذًا، (والمعروف يقابل المنكر) فَمَا رَوَاهُ الْأَرْجَحُ مَعْرُوفًا وَمَا رَوَاهُ الْمَرْجُوحُ مَنكَرًا، والفرق بينهم أن رواية (المحفوظ والشاذ والمعروف)، صادرة عن مقبول، ورواية المنكر صادرة عن غير مقبول.

فالشاذ: مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ مُخَالَفاً لِمَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، وَيُقَابِلُهُ الْمَحْفُوظُ.

والمنكر: مَا رَوَاهُ غَيْرُ الْمَقْبُولِ مُخَالَفاً لِمَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ وَيُقَابِلُهُ الْمَعْرُوفُ.

وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمَحْفُوظَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَعْرُوفِ وَأَنَّ الشَّاذَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُنْكَرِ وَأَنَّ بَيْنَهُمَا تَبَايُنًا، وَقَدْ غَفَلَ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا. (٩٦)

فمثال الرواية المحفوظة: مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَوْسَجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): (أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا إِلَّا مَوْلَى وَهُوَ أَعْتَقَهُ فَقَالَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): هَلْ لَهُ أَحَدٌ؟ قَالُوا: لَا إِلَّا غُلَامًا كَانَ أَعْتَقَهُ، فَجَعَلَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِيرَاثَهُ لَهُ. (٩٧)

ومثال الرواية الشاذة: ما رواه حماد بن زيد، عن عمرو، عن عوسجة مولى ابن عباس (رضي الله عنهما): (أن رجلا مات على عهد رسول الله ﷺ)، ولم يدع وارثاً الا مولى له هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه. (٩٨)

فقد تابع ابن عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ابْنُ جَرِيحٍ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَهُمْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، فَرَوَاهُ مُرْسَلًا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). (٩٩)

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (الْمَحْفُوظُ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ). (١٠٠)

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عدداً منه. (١٠١)

واما سبب عدول المحدثين في الحكم على المقبول بالصحة والحسن الى المحفوظ، لان المحفوظ قد يكون صحيحا وقد يكون حسناً، وهو لا يريد ان يبين درجة الحديث ولكن اراد ان يلفت نظر المتلقي، ان هذه الرواية محفوظة، وكل ما خالفها شاذ، فقد يكون الحديث صحيحاً وهو محفوظ، واستفاضت كتب الرواية والدراية بمثل هذه العبارة او معانيها، وكذلك الحال في عبارة حسن محفوظ وغيرها.

مثاله ما رواه البيهقي بإسناده الى ابي عمر، قال: حدثنا شعبة عن انس ان رسول الله ﷺ) وابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يستفتحون القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين). (١٠٢)

قال البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن ابي عمر وهذا للفظ أولى أن يكون محفوظاً.... قال الدار قطني: وهو المحفوظ عن قتادة)، (١٠٣) وغيره كثير.

وفيه جاء

كَذَلِكَ الْمَحْفُوظُ لِلثَّانِيَيْنِ لِيَجْعَلُوا الشَّدُوذَ نَضْبَ الْعَيْنِ

الخاتمة

بعد ان مَنَّ اللهُ علينا بإتمام هذا البحث المتواضع، وفرغنا من لملمة اطرافه من

مصادره الاصله، ختاماً نسجل أهم النتائج التي توصلنا اليها فيما يأتي:

١- العدول هو ترك الشيء لشيء آخر، فالمحدث يترك الحكم على الحديث الموصوف بالقبول (الصحيح والحسن) الى الفاظ(الجيد والمجود والقوي، والصالح والثابت والمحفوظ والمشبه) لفائدة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به انزل من الوصف بالصحيح.

٢- لم تكن ظاهرة العدول وليدة عصر معين، بل كان ظهورها مع ظهور علم المصطلح وتبلورت معه عبر العصور الرواية، تناولها العلماء جيلاً بعد جيل.

٣- ان السبب عدول المحدثين عن الصحيح والحسن الى الجيد والمجود والقوي، لان اسانيدها تتردد بين الصحيح والحسن، وهي كلها برتبة واحدة كما بين ذلك السيوطي.

٤- ان السبب في عدول المحدثين في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن الى المُجَوِّدِ، كون المحدث ارد ان يبين أن في الحديث اكثر من رواية والراجح منها ما ذهب اليه، بصرف النظر عن نوع الروايات التي حصل بينها التفاضل، فهي اما ان تكون مقبولة (صحيحة أو حسنة) وحينها يكون عدول المحدث عنها الى المجود من باب بيان افضلها، أو ضعيفة يبين فيها أن ما رجَّحه اقل ضعفاً، لان تجويد الرواية لا يعني انها في حيز القبول ما لم تستكمل شروط قبولها.

٥- ليس كل ما قال فيه المحدثون (جوده فلان) يعنون به المفاضلة والترجيح بين الروايات، فالقدماء من المحدثين يسمون تدليس التسوية تجويداً .

٦- ان السبب في عدول المحدثين في الحكم عن الحديث الحسن الى المشبه، فذلك لان الرواية المحكوم عليها ليست بحسنة والألأ لحكموا عليها بالحسن ولَمَّا عدلوا عنه، ولكن لما كانت هذه الرواية قريبة بأوصافها وحدها من الحسن سموها بالمشبه، لاقترابها من الحسن كاقتراب الجيد من الصحيح،

٧- ان السبب في عدول المحدثين في الحكم على الحديث المقبول بالصحة والحسن الى الصالح لأمرين، اولهما: انهم ارادوا انه صالح للاحتجاج فيشمل الصحيح والحسن، وثانيهما: انه الضعيف الصالح للاعتبار في المتابعات والشواهد.

٨- ان الثابت يشمل الصحيح والحسن، وهو المقبول الذي يجب العمل به عند الجمهور.

٩- ان سبب عدول المحدثين في الحكم على المقبول بالصحة والحسن الى المحفوظ، ليبين ان ما سوى هذه الرواية شاذة مردودة، وهو يشمل الصحيح والحسن. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا (محمد) وعلى آله وصحبه اجمعين.

Abstract:

The Renouncement Of The Modernists In Judging The Accepted Hadith By Truth or Efficiency: Its Vocabulary And Reasons

Asst.Prof Ahmed Ali Breesam Alzubeidi(PhD)

College of Law And Political Sciences/University of Diyala

Asst.Prof Shaheed Karim Fleih Alqeisi

College of Religious Sciences/University of Diyala

Thanks for Allah and prayers on his prophet Muhammad and his people of house and his followers. There are some vague terms in the science of hadith terms which are too difficult for beginner learners to understand. The vagueness of these terms stem from the difficulty of guessing their exact meanings as they are too difficult to analyze.

Some of these terms are (Good , very good, very strong, similar, valid, static and preserved). What is shared in all these terms is that they occur in the domain of acceptance as they are either accepted or well-done. Not all the scientists of Hadith clarify the reason behind such classification except AlSeuti (May Allah mercy him). He said (The hadith does not change from true to good except in jokes. The speech is ranked as good as a reason of its strong sense) This research is a trial to show these types of hadith, explore their meanings and review the schools of hadith.

الهوامش

- (١) تدريب الراوي: ١/١٩٥.
- (٢) مجمل اللغة، لابن فارس: ١/٦٥٢، ولسان العرب: ١١/٤٣٦ (مادة عدل).
- (٣) تدريب الراوي، للسيوطي: ١/١٩٥.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) مجلة (آفاق) تصدر عن قسم الاعلام والعلاقات العامة في جامعة ديالى، المتضمنة نظم الابريسية في مصطلح الحديث، للدكتور أحمد علي بريسم، العدد ٢٧ لسنة ٢٠١٣ م: ٤٤.
- (٦) تاريخ ابن ابي خيثمة: ١/٣٠٠.
- (٧) اختلاف الحديث، لمحمد بن إدريس الشافعي: ١٦٠.
- (٨) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي: ٤٨٢.
- (٩) تنقيح التحقيق في احاديث التعليق، لابن عبد الهادي: ١/١٨.
- (١٠) المصدر نفسه: ٣/٨٨.
- (١١) الثقات، للعجلي: ١/١٤٨.
- (١٢) الكامل في الضعفاء، لابن عدي: ٢/٣١١.
- (١٣) المصدر نفسه: ١٣/٤٣.
- (١٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢/١٢٥.
- (١٥) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: ١/١٦٠.
- (١٦) الرد على الجهمية، لابن منده: ٢٢٥.
- (١٧) اثبات الشفاعة، للذهبي: ٤٦.
- (١٨) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين أبو إسحاق الأبناسي: ٢/٤٣٧.
- (١٩) لسان الميزان: ٢/٣١٦.
- (٢٠) ينظر لسان العرب: ٣/١٣٥ (مادة جود).
- (٢١) تدريب الراوي، للسيوطي: ١/١٩٥.
- (٢٢) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر: ١/١٩٦.
- (٢٣) التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير: ١/٣٩.
- (٢٤) (جعت مرة جوعاً شديداً، فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة، فإذا أنا بامرأة قد جمعت مدرأ، فظننتها تريد بله، فقاطعتها: كل ذنوب على تمر، فعددت ستة عشر ذنوباً، حتى مجلت يداي، ثم أتيتها، فعدت لي ست عشرة تمر، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فأكل معي منها). مسند احمد: ١/١٣٥ (١١٣٥).
- (٢٥) نيل الاوطار: ٥/٣٥١.

- (٢٦) تلخيص الحبير: ٣٩/١.
- (٢٧) تدريب الراوي: ٣٤٥/١.
- (٢٨) السنن الكبرى: ٣٢٤/١.
- (٢٩) تدريب الراوي: ١٩٥/١.
- (٣٠) تفسير ابن كثير: ٥٣٩ / ٨.
- (٣١) ينظر تدريب الراوي: ١٩٥/١.
- (٣٢) فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث: ٢٤١ / ١.
- (٣٣) تدريب الراوي: ٢٥٩ / ١.
- (٣٤) المصدر نفسه.
- (٣٥) سنن ابي داود، كتاب المناسك، باب زيارة القبور: ٢١٨/٢ رقم الحديث (٢٠٤٢) صححه الالباني.
- (٣٦) الصَّارِمُ الْمُكِّي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبُكِيِّ: ٣٠٨.
- (٣٧) حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسنة، محمد بن خليفة بن علي التميمي: ٥٩٠/٢.
- (٣٨) منها ما رواه علي بن الحسين، أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةِ كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيَدْعُو فَدَعَاهُ، فَقَالَ: أَلَا أَحَدَيْتَكَ بِحَدِيثِ سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بِيُوتِكُمْ قُبُورًا وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ وَتَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي حَيْثُ مَا كُنْتُمْ). مصنف ابن ابي شيبة: ٣٧٥/٢.
- (٣٩) تدريب الراوي: ١٩٥/١.
- (٤٠) المصدر نفسه: ٢٥٩/١.
- (٤١) ينظر لسان العرب: ١٣٥/٣ (مادة جود).
- (٤٢) ينظر تقريب علم الحديث، لأبي معاذ طارق بن عوض الله: ١٧٠.
- (٤٣) تاريخ بغداد: ٦٧/٢.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) تدريب الراوي: ٢٥٩/١.
- (٤٦) موطأ مالك: كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء: ٢٢/١ رقم الحديث (٤٢).
- (٤٧) سنن الترمذي: ١٥٢/١.
- (٤٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣١٨/١.
- (٤٩) مختار الصحاح، لأبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي: ٢٦٣.
- (٥٠) التذكرة في علوم الحديث: ١٤.
- (٥١) التذكرة في علوم الحديث: ١٤.
- (٥٢) تعليق التعليق على صحيح البخاري: ٢٤٩/٣.

- (٥٣) تتقيح التحقيق في أحاديث التعليق: ٢٨٣/٣.
- (٥٤) معجم الشيوخ الكبير: ٣٤٦/٢.
- (٥٥) فتح الباري: ٥٩٥/٩.
- (٥٦) المصدر نفسه: ٣٥٣/١.
- (٥٧) المصدر نفسه: ٦٢١/٦.
- (٥٨) ينظر لسان العرب: ٥٠٣/١٣، والصحاح، للجوهري: ٢٢٣٦/٦، (مادة شبه).
- (٥٩) ينظر تدريب الراوي، للسيوطي: ١٩٢/١.
- (٦٠) المصدر نفسه.
- (٦١) إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر، للأثيوبي: ١/ ٨٨.
- (٦٢) الكاشف، للذهبي: ١/ ٥٥، الهامش رقم/١.
- (٦٣) ينظر لسان العرب، لابن منظور: ٥١٦/٢ (مادة صلح).
- (٦٤) تدريب الراوي، للسيوطي: ١/ ١٨٥.
- (٦٥) ينظر الموقظة في مصطلح الحديث: ٨٢، وفتح المغيث: ١١٨/٢.
- (٦٦) ينظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٢٧.
- (٦٧) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٣.
- (٦٨) التدريب الراوي، للسيوطي: ١/ ١٨٣.
- (٦٩) ينظر مقدمة ابن الصلاح: ٣٦.
- (٧٠) ينظر الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: ٤١.
- (٧١) التدريب الراوي: ١/ ١٨٤.
- (٧٢) ينظر شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث: ١/ ٦٩.
- (٧٣) ينظر القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: ٣٦.
- (٧٤) التدريب الراوي: ١/ ١٨٣.
- (٧٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ١/ ١٠٥.
- (٧٦) صحيح أبي داود - الأم: ١/ ١٥.
- (٧٧) ينظر الجرح والتعديل: ٢/ ٣٧.
- (٧٨) التدريب الراوي، للسيوطي: ٣/ ١٤.
- (٧٩) المصدر نفسه: ١/ ٢.
- (٨٠) النكت على ابن الصلاح: ١/ ٤٣.
- (٨١) لسان العرب: ١٩/ ٢، وتاج العروس، للزبيدي: ٤/ ٢٧٢، (مادة ثبت).
- (٨٢) ينظر، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث: ١/ ٨٧.

- (٨٣)المصدر نفسه.
- (٨٤)النكت على مقدمة ابن الصلاح:٣٨٣/١.
- (٨٥)شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث : ٨٨ / ١.
- (٨٦)المقاصد الحسنة، للسخاوي:٣٨٦/١.
- (٨٧)تدريب الراوي: ١٩٥/١.
- (٨٨)النكت على مقدمة ابن الصلاح:٣٨٣/١.
- (٨٩)المصدر نفسه:٣٨٤/١.
- (٩٠)حصول التفریح بأصول التخریح أو كيف تكون محدثاً ،للغماري : ٧٨.
- (٩١)نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر، لابن حجر: ٧٢١/٤.
- (٩٢)النكت على ابن الصلاح:٣٨٧/١.
- (٩٣)النكت على ابن الصلاح:٣٨٧/١.
- (٩٤)لسان العرب :٧/ ٤٤١ (مادة حفظ).
- (٩٥)ينظر نزهة النظر ،لابن حجر:٨٤.
- (٩٦)ينظر قفو الأثر في صفة علوم الأثر: ٦٣.
- (٩٧)سنن الترمذي، باب ميراث المولى الاسفل :٣/٤٩٤ رقم (٢١٠٦).
- (٩٨)سنن البيهقي الكبرى :٦/٣٩٧ رقم (١٢٣٩٦).
- (٩٩)ينظر . نزهة النظر ، لابن حجر:٨٥.
- (١٠٠). نزهة النظر، لابن حجر:٨٥.
- (١٠١). شرح نخبة الفكر،للقاري:٣٣١.
- (١٠٢). السنن الكبرى للبيهقي:٢/٧٤ رقم (٢٤١٦).
- (١٠٣)المصدر نفسه.

المصادر

- القرآن الكريم
- كتب أخرى
- اختلاف الحديث ،لمحمد بن إدريس الشافعي(ت٢٠٤هـ)، تحقيق :رفعت فوزي عبد المطلب، ط١، دار الوفاء، المنصورة . مصر، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م.

- اثبات الشفاعة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: ابراهيم باجس عبد الحميد، ط١، أضواء السلف، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُرَر في علم الأثر، للشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- اهتمام المحدثين بالسنة المطهرة بقلم الأستاذ الدكتور: محمد الخشوعي أستاذ الحديث بجامعة الأزهر وعضو هيئة علماء الجمعية. المكتبة الالكترونية الشاملة.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي . بيروت.
- تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ) ، دار الباز الطبعة: ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة ، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي ، ط١، دار طيبة.
- التذكرة في علوم الحديث ، لعمر بن علي، المعروف بابن الملقن، متاح على المكتبة العلمية الشاملة.
- ترتيب علم الحديث، لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط١، دار الكوثر ، دمشق . سوريا.
- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت

- ٣٨٥هـ) تحقيق: خليل بن محمد العربي، ط ١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- تعليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط١، المكتب الإسلامي دار عمار- بيروت، ١٤٠٥ هـ
 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ.
 - تنقيح التحقيق في احاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي(ت٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جار الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط١، دار اضواء السلف . الرياض، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م.
 - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، ط١، دار الوطن - الرياض، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، ط١، دار المعارف العثمانية . الهند، واحياء التراث العربي . بيروت، ١٢٧١ م. ١٩٥٢ هـ .
 - حصول التفريغ بأصول التخريج أو كيف تكون محدثا، للحافظ احمد بن محمد بن الصديق الحسني الادريسي الغماري (ت١٣٨٠هـ)، المكتبة الشاملة.
 - حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسنة، لمحمد بن خليفة ابن علي التميمي، ط١، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ م.
 - الرد على الجهمية، لابن منده محمد بن اسحاق العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠١ هـ.

- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨ م.
- سنن الدارقطني المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) حقه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي احمد بن الحسين بن موسى الخرساني(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، الشافعي (ت ٨٠٢هـ) ،تحقيق: صلاح فتحي هلال، ط١، مكتبة الرشد ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
- شرح علل الترمذي ،لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي، البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) ،تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط١، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- شرح نخبة الفكر الشارح : د. سعد بن عبد الله الحميد ،المكتبة الالكترونية الشاملة.
- الصَّارِمُ الْمُنْكَي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّنْبُكِيِّ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني ، ط١، مؤسسة الريان، بيروت . لبنان، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- صحيح أبي داود - الأم لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ) ، مؤسسة غراس

- لنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢، عليه تعليقات العلامة:
عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ .
- صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح، العلامة شمس الدين محمد بن محمد البديري الدمياطي الشهير بابن الميت (ت ١٤٠١ هـ)، تحقيق: أبو مالك محمد بن حامد بن عبد الوهاب، ط ١، المكتب الإسلامي لإحياء التراث - القاهرة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
 - الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤ هـ .
١٩٨٤ م.
 - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب
 - فتح المغيث شرح الفية الحديث لأبي الخير السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: علي حسين علي، ط ١، مكتبة السنة . مصر، ١٤٢٤ هـ . ١٩٨٤ م.
 - قفو الأثر في صفوة علوم الأثر المؤلف: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التانفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (المتوفى: ٩٧١ هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ، ١٤٠٨ هـ.
 - القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ط ١، مكتبة ابن تيمية . القاهرة، ١٤٠١ هـ .
 - علوم الحديث ومصطلحه، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٧١ م.
 - لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١ هـ) دار صادر - بيروت ط ٣ - ١٤١٤ هـ .

- لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)، تحقيق : عبد الفتاح ابو غدة، ط١، دار البشائر الاسلامية ، ، ٢٠٠٢م
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط٣، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة،- ط١، الكتب العلمية ،بيروت- لبنان .، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
- مجمل اللغة ،لابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت ٣٩٥هـ) ،دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- مختار الصحاح ،لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)
- مسند أحمد بن حنبل، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)،تحقيق :السيد أبو المعاطي النوري، ط١، عالم الكتب - بيروت، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
- مُصنّف ابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥ هـ) ،تحقيق : محمد عوامة، رقما الجزء والصفحة يتوافق لطبعة الدار السلفية. متاح على الموسوعة العلمية
- معجم الشيوخ الكبير للذهبي ، لمشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ،تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، ط١، مكتبة الصديق، الطائف ٤٢- المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- معرفة علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لابي عمرو بن الصلاح الشهر زوري الكردي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين العتر، ط١، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر . بيروت، ١٤٠٦هـ.
- الموطأ ، لابي عبد الله مالك بن انس الاصبحي(ت ١٩٧هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الاحياء العربي بيروت.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث ،لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، ط٣، مكتبة المطبوعات الإسلامية بجلب ، ١٤١٢ هـ.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر، لابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي ، وعماد السيد ، ط٥، دار الحديث . القاهرة ، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح ،لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودي، ١٤٠٤ هـ
- نيل الاوطار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط١، دار الحديث، القاهرة . مصر، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، ط١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٩٩٩ م.
- **ثالثاً: المجلات والدوريات**
- مجلة (آفاق) تصدر عن قسم الاعلام والعلاقات العامة في جامعة ديالى، المتضمنة نظم الابريسمية في مصطلح الحديث، للدكتور أحمد علي بريسم ، العدد ٢٧ لسنة ٢٠١٣ م.